



استراتيجية السودان أولا

ج8 الشق الثاني من مهام GSMG

العدالة / رفع المستوى الحضاري / ترسيخ ثقافة

الديمقراطية / الدستور / الانتخابات



السودان أولا خارطة طريق

www.sudantobefirst.com

3.5 العدالة والمحاكم المختصة بالجرائم الكبرى والمجتمعية

3.5.1 التمهيد والتعريف

بعد أن أنهت حكومة الأزمة الحرب في نهاية المرحلة الأولى، وقطعت شوطاً مقدراً في معالجة أثارها الاجتماعية والاقتصادية عبر برامج التعافي والمصالحة، تولّت الإشراف على مؤتمرات الكفاءات التأسيسية (البند 2.6 – 2.7 – 2.8) التي وضعت خطة العمل الشاملة لصناعة السودان العظيم، ثم اختارت كواحد وطنية مؤهلة قادرة على تنفيذها بكفاءة (البند 2.9).

وبتسليمها السلطة إلى حكومة صناعة السودان العظيم (GSMG) (البند 3.0)، بدأت مرحلة جديدة من البناء المؤسسي للدولة، شملت:

تشغيل مشاريع الإنتاج ورفع معدلات التشغيل (البند 3.2) لمكافحة الفقر وتمكين القوى العاملة. تحديث وتوسيع المرافق الخدمية الحيوية (البند 3.3) لتحقيق العدالة في الخدمات العامة. تطوير البنى التحتية القومية (البند 3.4) في مجالات النقل والطاقة والاتصالات والمياه. ومع استكمال هذه اللبنة المادية والتنظيمية، أصبحت العدالة المؤسسية هي الخطوة المنطقية التالية لاستكمال بناء الدولة الحديثة وترسيخ دولة القانون. تقوم رؤية حكومة صناعة السودان العظيم (GSMG) على التدرج في معالجة ملف العدالة عبر مرحلتين متكاملتين:

1. مرحلة التعافي المجتمعي (المرحلة الثانية – البند 2.2)

بدأت فور وقف الحرب عبر الحاضنة الوطنية، وشملت برامج المصالحة المحلية وتنفيذ البرنامج الوطني للمارشال السوداني الكبير، الذي تضمن دفع الديات والتعويضات، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا، لترميم النسيج الاجتماعي وبناء الثقة بين المكونات.

2. مرحلة العدالة المؤسسية (المرحلة الثالثة)

تبدأ بعد استقرار مؤسسات الدولة، وتُدار تحت إشراف حكومة صناعة السودان العظيم (GSMG)، من خلال إنشاء محاكم مختصة وفق جدول زمني محدد للفصل في الجرائم الكبرى والتاريخية، بحيث تُغلق جميع الملفات قبل انعقاد المؤتمر الدستوري القومي (البند 3.8).

< وبهذا يصبح المسار الوطني منضبطاً ومتدرجاً على النحو الآتي:
مصالحة ← تعويضات ← محاكمات ← دستور دائم.
إن هذه المنهجية تجعل العدالة أساساً لإعادة بناء الثقة الوطنية،
لا لإحياء الخصومات، وتعيد تعريفها كوسيلة للارتقاء الحضاري والإصلاح الاجتماعي،
لا كأداة للانتقام أو الإقصاء، لتكون العدالة بحق أحد أعمدة صناعة السودان العظيم.

3.5.2 تقسيم الجرائم حسب الفترات الزمنية

تستند خطة العدالة المؤسسية إلى تقسيم زمني دقيق للجرائم والانتهاكات التي شهدتها السودان منذ استقلاله وحتى نهاية الحرب الأخيرة، بحيث تتم معالجة كل فترة وفق طبيعتها القانونية والسياسية وبما يضمن تحقيق العدالة دون انتقائية أو تصفية سياسية. ويتم تصنيف الجرائم إلى أربع فترات رئيسية كما يلي: **أولاً: الجرائم قبل 30 يونيو 1989**

تشمل الجرائم والانتهاكات التي وقعت خلال الأنظمة الوطنية الأولى وما تلاها حتى انقلاب يونيو 1989، وتغطي:

جرائم الفساد المالي والإداري في المال العام.
الانتهاكات ضد الأفراد والمجتمع، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية
أو المصادرات غير القانونية.
القضايا التاريخية التي لم يُفصل فيها أو ظلت آثارها قائمة حتى اليوم.

< المعالجة:

تُفتح الملفات الأرشيفية أمام لجان تحقيق متخصصة بالتعاون مع وزارة العدل
والوثائق القومية، وتُحال القضايا القابلة للفصل القانوني إلى المحاكم الولائية
أو المحكمة العليا للجرائم الكبرى.

ثانياً: جرائم نظام الإنقاذ (30 يونيو 1989 – 11 أبريل 2019)

تُعد هذه الفترة الأطول والأكثر تعقيداً من حيث حجم الجرائم وطبيعتها، وتشمل:
الانقلاب العسكري وإلغاء النظام الدستوري.

الإعدامات السياسية والاغتيالات والتعذيب والانتهاكات الأمنية.
جرائم الإبادة في دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق.
الفساد المالي والاختلاس وتخريب الاقتصاد الوطني.
الجريمة السياسية الكبرى: فصل جنوب السودان عبر اتفاقات غير وطنية.
كل الانتهاكات التي ارتكبتها جهاز الأمن والشرطة والجيش
ضد المدنيين حتى سقوط النظام.

< المعالجة:

تُنشأ دوائر متخصصة داخل المحكمة العليا للجرائم الكبرى تشمل (الفساد – الجرائم ضد الإنسانية – جرائم الحرب – الانتهاكات التاريخية)، لضمان محاكمات عادلة وعلنية بإشراف دولي جزئي.

ثالثاً: الجرائم بعد سقوط نظام الإنقاذ (11 أبريل 2019 – 15 أبريل 2023) وهي فترة الانتقال السياسي المضطرب التي شهدت جرائم وانتهاكات متنوعة، من أبرزها:

فضّ اعتصام القيادة العامة (2019) وما تلاه من جرائم قتل وتعذيب. الفساد السياسي والإداري، واستغلال السلطة في التعيينات والتعاقدات العامة. التجاوزات الأمنية والاستخدام المفرط للقوة في مواجهة المدنيين. الجرائم المجتمعية والسياسية الناتجة عن غياب المؤسسات المستقرة.

< المعالجة:

تُشكّل محاكم ولائية خاصة للفصل في هذه القضايا، مع إشراك منظمات حقوقية وطنية ودولية لضمان الشفافية واستعادة الثقة في العدالة الانتقالية.

رابعاً: الجرائم منذ اندلاع الحرب (15 أبريل 2023 – ...)

وهي أخطر الفترات من حيث حجم الدمار والضحايا، وتشمل: المسؤولية عن إشعال الحرب والتخطيط لها وتمويلها. التحريض السياسي والعسكري الذي ضاعف الخسائر البشرية والمادية. جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة: القتل، النهب، الاغتصاب، التعذيب، التهجير القسري، تدمير الممتلكات العامة والخاصة. القرارات السياسية الخاطئة التي ساهمت في استمرار النزاع وتوسيع نطاقه.

< المعالجة:

تُعطى الأولوية لهذه الملفات في العام الأول من عمل حكومة صناعة السودان العظيم (GSMG)، وتُحاكم وفق القوانين الوطنية وبالتنسيق مع المراقبين الدوليين. وتُمنح لجان الألفيات والعشريات دوراً توثيقياً ومجتمعياً في جمع الأدلة وحماية الشهود.

3.5.3 هيكلية المحاكم

تعتمد حكومة صناعة السودان العظيم (GSMG) في تنفيذ العدالة المؤسسية على هيكل قضائي متدرج يبدأ من القاعدة المجتمعية وينتهي بالمحكمة العليا للجرائم الكبرى، بحيث يضمن هذا التسلسل شمول العدالة وعدالتها وسرعتها. يُراعى في هذا النظام الجمع بين الخبرة القانونية والرقابة المجتمعية، ليتكامل الجانب القضائي الرسمي مع دور اللجان الشعبية على مستوى الألفيات والعشريات.

أولاً: المحاكم المحلية المجتمعية

⌚ الفترة الزمنية: العام الأول من عمل حكومة صناعة السودان العظيم (GSMG).
تُنشأ في كل عشيرة لمعالجة الجرائم المباشرة التي وقعت أثناء الحرب الأخيرة، مثل القتل والنهب والاعتصاب والانتهاكات المجتمعية.
تعتمد على الملفات المؤثقة من اللجان الأمنية في الألفيات والعشريات، وتبدأ أولاً بمرحلة مصالحة محلية بإشراف قضاة الصلح.
القضايا الصغيرة تُحلّ بالتراضي والتعويض، بينما تُحال القضايا الجسيمة إلى النيابة الخاصة أو المحاكم الولائية المختصة.
تهدف هذه المحاكم إلى تخفيف الضغط على النظام القضائي الأعلى وإعادة الثقة بين المجتمعات المحلية.

ثانياً: المحاكم الولائية الخاصة

تُنشأ في كل ولاية للنظر في الجرائم واسعة النطاق التي تتجاوز حدود العشيرة أو المحلية.
يشرف عليها قضاة متخصصون في القانون الجنائي الدولي والجرائم ضد الإنسانية، ويُعيّنون بقرار من مجلس القضاء الأعلى.
تمثل حلقة وسطى بين المحاكم المجتمعية والمحكمة العليا للجرائم الكبرى.
تختص بجرائم مثل:
القتل الجماعي والجرائم ضد المدنيين.
الجرائم المنظمة العابرة للمناطق.
الفساد الإداري والمالي واسع النطاق داخل الولاية.
كما تملك صلاحية تشكيل لجان ميدانية لجمع الأدلة والتحقيق بالتعاون مع النيابة الخاصة.

ثالثاً: المحكمة العليا للجرائم الكبرى

⌚ تبدأ أعمالها في العام الثالث من المرحلة الثالثة.

تُعدُّ أعلى سلطة قضائية في منظومة العدالة الانتقالية، وتُعنى بالجرائم السياسية الكبرى والانتهاكات التاريخية.

تُقسم إلى أربع دوائر متخصصة:

1. دائرة الفساد المالي والاقتصادي.
 2. دائرة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
 3. دائرة الجرائم السياسية والانقلابات.
 4. دائرة الانتهاكات التاريخية والتمييز العرقي أو الجهوي.
- تمتلك صلاحية استدعاء المتهمين من داخل وخارج البلاد بالتنسيق مع الإنتربول والجهات الدولية.

تُدار جلساتها علناً ما لم تتعارض مع سلامة الشهود أو الأمن العام.

تُصدر تقارير نصف سنوية للرأي العام، وتُعتبر أحكامها نهائية وملزمة.

رابعاً: النيابة الخاصة بالجرائم الكبرى

هيئة مستقلة تتبع مباشرة لرئيس مجلس القضاء الأعلى لضمان الحياد الكامل.

تختص بالتحقيق، وجمع الأدلة، وحماية الشهود، ومتابعة تنفيذ الأحكام.

تعمل بالتكامل مع المحاكم المختلفة، وتضم كوادراً قانونية مدربة في مجال الجرائم الدولية والطب الشرعي والتحليل الجنائي الرقمي.

تمتلك مكاتب ولائية ومكتباً مركزياً قومياً، مع صلاحية إنشاء وحدات ميدانية مؤقتة في المناطق المتأثرة بالنزاعات.

< بهذه الهيكلية المتكاملة من المحاكم والنيابات، يتحقق التوازن بين العدالة المركزية والعدالة المجتمعية.

فالنظام القضائي في مرحلة صناعة السودان العظيم لا يهدف إلى العقاب وحده، بل إلى الإصلاح وإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة، وتأسيس منظومة قضائية مستقلة وفعالة تُعد نواة العدالة الدستورية القادمة.

3.5.4 الجدول الزمني لتنفيذ العدالة المؤسسية

يُعد تحديد الجدول الزمني لإنفاذ العدالة المؤسسية من أهم عناصر النجاح في بناء الثقة الوطنية وضمان الانتقال السلمي نحو المؤتمر الدستوري القومي.

وقد تم تقسيم خطة العمل إلى ثلاث مراحل زمنية مترابطة، تعكس تطور الدولة من مرحلة الاستقرار الأمني إلى مرحلة التطهير القانوني الكامل:

المرحلة الأولى (منذ تسلم GSMG مهامها – حتى نهاية العام الثاني)
الهدف: استعادة الثقة المجتمعية وبدء العدالة من القاعدة.

الإجراءات:

إنشاء المحاكم المحلية والولائية لمعالجة الجرائم المجتمعية المباشرة الناتجة عن الحرب الأخيرة.

توثيق الأدلة من خلال اللجان الأمنية في الألفيات والعشريات.

تنفيذ برامج المصالحة المجتمعية والديات وتعويضات الضحايا العاجلة.

النتيجة المتوقعة:

إنهاء مرحلة الفوضى القانونية وإعادة بناء الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

المرحلة الثانية (من العام الثالث – حتى نهاية العام الرابع)

الهدف: الانتقال إلى العدالة المؤسسية الوطنية.

الإجراءات:

بدء عمل المحكمة العليا للجرائم الكبرى ودوائرها الأربع.

البت في القضايا ذات الطابع السياسي أو العسكري أو الإقليمي الواسع.

إطلاق برامج العدالة التصالحية الوطنية بإشراف هيئة حقوق الإنسان.

تفعيل التعاون مع الجهات الإقليمية والدولية في قضايا الإبادة والجرائم

ضد الإنسانية

النتيجة المتوقعة:

صدور الأحكام الأولى في القضايا الكبرى، وبداية المصالحة الوطنية الشاملة

على أسس قانونية عادلة.



المرحلة الثالثة

(من العام الخامس – حتى نهاية العام السادس)

الهدف:

إغلاق جميع ملفات العدالة قبل انعقاد المؤتمر الدستوري القومي.

الإجراءات:

استكمال القضايا المتبقية في المحاكم العليا.
نشر التقرير النهائي للعدالة الانتقالية خلال السنة السادسة.

إغلاق ملفات الجرائم التاريخية
وإعلان انتهاء المرحلة القضائية الانتقالية رسمياً

النتيجة النهائية:

جاهزية البلاد لانعقاد المؤتمر الدستوري في بيئة قانونية ومجتمعية نقية،
وتوثيق التجربة السودانية كنموذج عالمي في التدرج من المصالحة
إلى المحاسبة ثم إلى بناء الدستور.

3.5.5 دور اللجان الأمنية في الألفيات والعشريات

أولاً: مجلس العشيرة للسلام والأمن المحلي
يُنشأ في كل عشيرة تعرّضت لانتهاكات أو جرائم واسعة أثناء الحرب مجلس
يُعرف باسم مجلس العشيرة للسلام والأمن المحلي.
يضم المجلس ممثلين من القضاء المحلي والنيابة المجتمعية، وقادة لجان
الألفيات، وشخصيات اعتبارية من المتضررين والمصلحين الاجتماعيين

مهام:

1. توثيق الجرائم والانتهاكات داخل نطاق العشيرة.
2. الإشراف على جمع الشهادات والأدلة بالتعاون مع اللجان القانونية.
3. إحالة القضايا الكبرى للمحاكم الولائية الخاصة أو النيابة المختصة.
4. تقديم توصيات للمصالحة والتعويض في القضايا البسيطة ذات الطابع المجتمعي.

ثانيًا:

دور اللجان الأمنية في الألفيات والعشريات

تعمل اللجان الأمنية المجتمعية على:

1. جمع المعلومات والبلاغات حول الجرائم والانتهاكات.
 2. توثيق الشهادات وتحديد مواقع المقابر الجماعية والأضرار المادية.
 3. رفع تقارير دورية لمجالس العشريات والمحليات المعنية.
 4. حماية الشهود والضحايا ضمن قدراتها وإمكاناتها المحلية.
 5. المساهمة في المصالحات البسيطة التي لا تمس الجرائم الكبرى،
تمهيدًا لعمل المحاكم العليا.
- ويتم التنسيق الأفقي بين هذه اللجان والمجالس في إطار منظومة العدالة المجتمعية، دون تبعية إدارية لأي جهة مركزية، لضمان استقلالها وفعاليتها في تحقيق العدالة المحلية وردع الانتهاكات ومنع الانتقام.
- < هذه البنية المجتمعية اللامركزية تمثل خط الدفاع الأول عن الأمن المحلي، وتجعل العدالة عملية جماعية تشاركية تُدار من داخل المجتمع، لا تُفرض عليه من فوق.

3.5.6 الضمانات

إرساء العدالة لا يكتمل إلا بوجود ضمانات حقيقية تضمن النزاهة، وتحمي الضحايا، وتكفل الشفافية أمام الرأي العام.

وتقوم منظومة العدالة في هذه المرحلة على المبادئ الآتية:

1. علنية الجلسات

تُعقد جلسات المحاكم علنًا كلما أمكن ذلك، مع مراعاة الخصوصية في القضايا التي تمس الضحايا أو القُصّر، وذلك لترسيخ مبدأ أن العدالة لا تُمارس في الخفاء.

2. حماية الضحايا والشهود

تُنشأ وحدة خاصة لحماية الشهود والأطراف الضعيفة، تعمل بتقنيات رقمية وسرية لتأمين الهوية والموقع، ويُحظر إفشاء أي معلومات عن الشهود أو الضحايا إلا بموافقتهم.

3. الرقابة المستقلة

تُشرف على جميع مراحل المحاكمات هيئة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، وتضم ممثلين من منظمات المجتمع المدني والمحامين المستقلين وخبراء القانون الدولي.

4. الرقابة الشعبية والمجتمعية

يشارك ممثلون من مؤتمرات الحكم المحلي (العشريات، المحليات، الولايات) في متابعة الأداء القضائي وإبداء الملاحظات الدورية حول سير العدالة.

5. التقارير الدورية

تُصدر تقارير ربع سنوية تُعرض على الرأي العام عبر وسائل الإعلام ومنصات الحكومة الذكية، بما يضمن الشفافية ويعيد الثقة في مؤسسات العدالة.

6. المراجعة القانونية الدولية

في القضايا الكبرى ذات الطابع الدولي (جرائم الحرب، الانتهاكات الجماعية)، تُراجع الأحكام من قبل خبراء قانونيين دوليين لضمان اتساقها مع المعايير والمواثيق العالمية.

< بهذه الضمانات المتكاملة، تُؤسس حكومة صناعة السودان العظيم (GSMG) نظام عدالة لا يخضع للانتقام أو الانتقائية، بل يرسخ مبدأ سيادة القانون والمساواة أمامه، ويُعيد للسودانيين ثقتهم في أن العدالة يمكن أن تكون عادلة حقًا، شفافة، ووطنية في آنٍ واحد.

3.5.7 شرط الأهلية السياسية

إحقاق العدالة لا يقتصر على العقوبات القضائية فقط، بل يمتد ليشمل إعادة ضبط المجال السياسي لضمان ألا يشارك في بناء المستقبل من تلطخت أيديهم بدماء أو فساد أو خيانة للوطن.

ولذلك، يُعتمد مبدأ الأهلية السياسية المشروطة بالنزاهة، الذي يمثل أحد أهم أدوات حماية الدولة الحديثة من إعادة إنتاج الفساد والانتهاكات.

أولاً: القاعدة العامة

كل من تثبت إدانته في أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب — سواء كانت جرائم حرب أو فساداً أو انتهاكات ضد حقوق الإنسان — يُمنع من ممارسة العمل السياسي أو الإداري العام لمدة لا تقل عن عشر سنوات، تبدأ بعد تنفيذ العقوبة أو صدور الحكم النهائي.

ثانياً: مجالات الحرمان يُمنع المدانون من:

1. تولي أي منصب تنفيذي أو تشريعي من مستوى قائد الألفية فما فوق.
2. المشاركة في صياغة الدستور أو عضوية لجان الإشراف عليه أو الاستفتاء.
3. الترشح أو التصويت في الانتخابات العامة خلال فترة المنع.
4. العمل في أجهزة الدولة الرقابية أو القضائية أو الإعلامية التي تتطلب نزاهة مطلقة.

ثالثاً: إجراءات التنفيذ

تُصدر المحكمة العليا للجرائم الكبرى قائمة سنوية بالأسماء المشمولة بأحكام الحرمان السياسي. تُنشر القائمة عبر المنصات الرسمية ومنصات الحكومة الذكية. يحق للمتضررين الاستئناف أمام دائرة المراجعة العليا خلال 30 يوماً من النشر.

رابعاً: الهدف

🔑 الهدف الجوهري: ضمان أن لا يشارك في صياغة الدستور، أو إدارة الدولة، أو اتخاذ القرار الوطني أي شخص ثبت تورطه في جرائم ضد الوطن أو المواطنين، لترسيخ ثقافة المحاسبة وتحصين الديمقراطية السودانية من التلوث السياسي.

فقرة ختامية

إن تطبيق شرط الأهلية السياسية لا يُقصد به الإقصاء، بل حماية المسار الوطني من التلوث الأخلاقي والسياسي. فالمؤتمر الدستوري القومي المزمع عقده في نهاية المرحلة الثالثة سيكون ساحة للمؤهلين أخلاقياً ومهنيًا فقط، أولئك الذين يمثلون قيم النزاهة والوطنية ويُجسّدون معنى العدالة الحقيقية في صناعة السودان العظيم.

3.5.8 التقديرات المالية للمحاكم المختصة (تقديرات دنيا تقريبية)

تُعد العدالة المؤسسية من أهم استثمارات المرحلة الثالثة، إلا أن تنفيذها لا يتطلب ميزانيات ضخمة إذا تم الاعتماد على البنية القضائية القائمة وتحديثها جزئياً.

وفي هذا الإطار، تُقدّر الكلفة الأولية الدنيا لتشغيل منظومة العدالة في السودان خلال الست سنوات الأولى على النحو الآتي:

أولاً: المحاكم المحلية والولائية (العام الأول)

ترميم وتجهيز المحاكم القائمة وتأسيس محاكم جديدة محدودة: ~ 60 مليون دولار.

تدريب القضاة والكوادر القانونية: ~ 15 مليون دولار.

برامج حماية الشهود وتأمين الضحايا: ~ 20 مليون دولار.

الإجمالي التقديري: ~ 95 مليون دولار.

ثانياً: المحكمة العليا للجرائم الكبرى (من العام الثالث)

إنشاء مبنى مركزي متطور وتجهيزاته الرقمية: ~ 60 مليون دولار.

إنشاء أربع دوائر متخصصة (الفساد، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب،

الانتهاكات التاريخية): ~ 25 مليون دولار.

تكاليف التحقيقات والطب الشرعي والخبراء الدوليين: ~ 30 مليون دولار.

الإجمالي التقديري: ~ 115 مليون دولار.

ثالثاً: النيابة الخاصة بالجرائم الكبرى

مكاتب ولائية + مركز قومي: ~ 30 مليون دولار.

التدريب والتجهيزات الرقمية: ~ 15 مليون دولار.

الإجمالي التقديري: ~ 45 مليون دولار.

رابعاً: التعويضات ودعم الضحايا

تعويضات فردية أولية للأسر المتضررة: ~ 400 مليون دولار.

برامج الدعم النفسي وإعادة التأهيل: ~ 80 مليون دولار.

الإجمالي التقديري: ~ 480 مليون دولار.

خامساً: برامج العدالة المجتمعية والمصالحة

تدريب وتأهيل أعضاء اللجان المجتمعية: ~ 15 مليون دولار.
تجهيزات لوجستية (مكاتب، معدات، أنظمة): ~ 10 مليون دولار.
الإجمالي التقديري: ~ 25 مليون دولار.

سادساً: الديات (في قضايا القتل والجراح)

تقدير أولي بـ 50 ألف حالة × 15,000 دولار للحالة الواحدة.
الإجمالي التقديري: ~ 750 مليون دولار.

المجموع الكلي التقريبي (6 سنوات): ~ 1.51 مليار دولار.

< جميع الأرقام أعلاه تقديرات دنيا تقريبية قابلة للتعديل بناءً على حجم القضايا والموارد المتاحة،

و تُراجع سنوياً بواسطة وزارة المالية وهيئة العدالة القومية لضمان التدرج والشفافية في الإنفاق.

فقرة ختامية

إن تطبيق هذه الضمانات يشكّل الأساس الحقيقي لاستعادة ثقة المواطنين في العدالة، ويمنع عودة دوائر الانتقام أو الإفلات من العقاب.

فكل مرحلة من مراحل التقاضي تخضع للمراقبة المجتمعية والإعلامية،

مع التزام حكومة صناعة السودان العظيم (GSMG) بتوفير الدعم الفني والتقني لضمان الشفافية الكاملة في إدارة العدالة ومؤسساتها.

لقد تم تصميم منظومة العدالة المؤسسية في هذه المرحلة لتكون نموذجاً فريداً يجمع بين الصرامة القانونية والمرونة المجتمعية، بحيث تضمن المحاسبة دون أن تُعيد إنتاج الانقسام أو الكراهية.

فمن خلال توزيع الاختصاصات بين المحاكم المحلية والولائية والعلية، ومنح اللجان الأمنية والمجتمعية دوراً فعالاً في التوثيق والمراقبة، تتحول العدالة إلى منظومة شاملة لا مركزية تُعزز الثقة بين المواطن والدولة.

وتأتي العدالة في هذا السياق كأحد أعمدة التحول الوطني في مرحلة صناعة السودان العظيم، إذ لا يمكن بناء دولة القانون والمؤسسات دون عدالة ناجزة، ولا يمكن تحقيق مصالحة وطنية دائمة دون إنصاف الضحايا ومحاسبة الجناة.

كما أن العدالة هنا ليست فقط ردًا على الماضي، بل هي أيضًا ضمانة للمستقبل، إذ ترسي قواعد النزاهة والشفافية كقيم حاكمة لكل مؤسسات الدولة، وتمنع عودة الفساد أو الاستبداد في أي شكل من الأشكال.

< وبهذا تُختتم منظومة العدالة المؤسسية كإحدى الركائز الكبرى للمرحلة الثالثة، لتفتح الطريق نحو المؤتمر الدستوري القومي، الذي سيؤسس للدولة السودانية الحديثة على أساس المساواة، الإنصاف، والمواطنة المتساوية، تحت شعار: "لا سلام بلا عدالة، ولا عدالة بلا دولة".

3.6 رفع المستوى الحضاري للإنسان السوداني والاهتمام برفاهيته

3.6.1 تمهيد وتعريف

بعد أن أنهت حكومة الأزمة الحرب في نهاية المرحلة الأولى وأشرفت على تنفيذ برامج معالجة آثارها الاجتماعية والاقتصادية ضمن "المرشال السوداني الكبير"، انتقلت البلاد إلى المرحلة الثانية التي وُضعت فيها الخطة الكبرى لصناعة السودان العظيم من خلال مؤتمرات الكفاءات التأسيسية (البند 2.6 و2.7 و2.8)، والتي وضعت الهياكل التنفيذية والهيئات القومية الـ19 وأُسسست على مبادئ الفيدرالية الذكية.

ثم تسلمت حكومة صناعة السودان العظيم (GSMG) السلطة بعد اختيار كفاءات قادرة على التنفيذ (البند 2.9)، لتبدأ مباشرة في تشغيل مشاريع الإنتاج ورفع الأمية المهنية (البند 3.2)، وتحديث وتوسيع المؤسسات الخدمية (البند 3.3)، وقطع شوط كبير في إنشاء وتطوير البنى التحتية الحديثة (البند 3.4)، ثم استكمال بناء العدالة المؤسسية في البند (3.5). وبعد هذه المراحل المتكاملة من البناء المادي والمؤسسي، يأتي هذا البند (3.6) ليشكل مرحلة الارتقاء الحضاري للمجتمع السوداني — وهي مرحلة الانتقال من تلبية الضرورات إلى بناء الرفاهية والسلوك والوعي الإنساني الحديث.

يهدف هذا المسار إلى تمكين الإنسان السوداني من تحقيق ذاته فكريًا وثقافيًا واقتصاديًا ليصبح منافسًا عالميًا في مجالات الإبداع والمعرفة، من خلال تعزيز السلوك الإيجابي، وتحسين جودة الحياة، ودعم الابتكار واللغات، ورفع الذوق العام بما يتناسب مع رؤية السودان أولاً في بناء دولة حضارية مزدهرة.

3.6.2 الأهداف

1. تطوير الفكر والسلوك الإيجابي
تعزيز قيم الانتماء الوطني والتعاون المجتمعي من خلال التعليم والإعلام، وترسيخ ثقافة احترام القانون والنظام العام والعمل الجماعي.
2. تحسين المظهر العام وجودة الحياة
تحويل المدن والأحياء إلى بيئة نظيفة ومنظمة، وتشجيع الذوق الجمالي في اللبس والمساكن والمرافق، مع ترسيخ مفهوم "السودان النظيف الجميل".
3. تمكين المواطن من اكتساب اللغات والتقانات الحديثة
توسيع فرص تعلم اللغات العالمية (الإنجليزية، الفرنسية، الصينية) وربطها بفرص العمل الداخلي والخارجي، مع إدماج التعليم التقني (البرمجة، الذكاء الاصطناعي، الروبوتات) في برامج التدريب المهني.
4. تحفيز الأنشطة الثقافية والرياضية والسياحية
جعل الثقافة والفنون والرياضة جزءاً من نمط الحياة اليومية، من خلال بناء مراكز ثقافية ورياضية في كل ولاية، وتنشيط المواسم السياحية الوطنية.
5. دعم الإبداع والابتكار والبحث العلمي
تشجيع العقول الشابة والمواهب السودانية عبر منح وجوائز وطنية سنوية للمخترعين، وربط الجامعات بالمصانع والشركات الوطنية لتطبيق نتائج الأبحاث على أرض الواقع.
6. تحقيق الرفاه الاجتماعي المتوازن
إرساء مفهوم الرفاه الجماعي عبر سياسات توازن بين ساعات العمل والراحة والترفيه، وتوفير برامج دعم نفسي وثقافي للمجتمع.
7. تعزيز الهوية الوطنية والانفتاح الحضاري
الجمع بين الأصالة السودانية والانفتاح على الثقافات العالمية، لبناء جيلٍ معتزٍّ بتراثه ومنفتحٍ على العالم في الوقت ذاته.

3.6.3 خطة العمل

تُنفَّذ برامج رفع المستوى الحضاري ورفاهية الإنسان السوداني ضمن خطة عشرية متدرجة، تُنسَق بين مستويات الحكم القاعدي والمستوى القومي، تحت إشراف حكومة صناعة السودان العظيم (GSMG)، عبر الفيدرالية الذكية. وتنقسم الخطة إلى خمسة محاور رئيسية متكاملة، تشترك في تنفيذها العشریات والمحليات والولايات والمستوى القومي، وفقاً للتكامل المؤسسي والرقابة المجتمعية.

أولاً: الارتقاء الفكري والسلوكي

1. تحديث المناهج التعليمية والإعلامية
إدخال مقررات جديدة تُرسِّخ قيم المواطنة، وثقافة الحوار، والمسؤولية المجتمعية، وحقوق الإنسان، وتنمي روح العمل الجماعي.
2. برامج التوعية والإرشاد
إطلاق حملات إعلامية لترسيخ السلوك الحضاري — كاحترام البيئة، الانضباط المهني، والنظام العام.
3. الأنشطة الفكرية والمجتمعية
تشجيع النقوات والمسابقات الفكرية وبرامج النقاش المفتوح في المدارس والجامعات ومراكز الشباب.

ثانياً: تحسين المظهر العام وجودة الحياة

1. البرنامج القومي للنظافة والتجميل الحضري
تنفيذ حملات مستمرة بالشراكة مع العشریات والمحليات تشمل التشجير، طلاء الواجهات، وتنظيم الأسواق والأحياء.
2. تصميم عمراني متناسق
اعتماد مخططات حضرية تراعي الجمال والبيئة الصحية، وتتكامل مع مشاريع البنية التحتية (3.4).
3. إحياء الزی السوداني العصري
دعم مبادرات التصميم المحلي التي تجمع بين الأصالة والحداثة.
4. توازن العمل والترفيه وضع سياسات متوازنة تتيح أوقات راحة وسفر داخلي لترسيخ ثقافة السعادة المجتمعية.

3.6.4 دور مستويات التكامل والوفاق الوطني

يُنَفَّذُ برنامج الارتقاء الحضاري ورفع رفاهية الإنسان السوداني من خلال توزيع واضح للمسؤوليات عبر مستويات الحكم القاعدي، ضمن منهج الفيدرالية الذكية الذي يضمن المشاركة من القاعدة إلى القمة. تتكامل هذه المستويات بحيث تتحمل كل جهة دورها التنفيذي والرقابي بما يعزز الاستدامة والتأثير الفعلي.

أولاً: العشريات

تُعَدُّ النواة التنفيذية الأولى في نشر الثقافة والسلوك الحضاري داخل الأحياء والمجتمعات المحلية. تنفذ حملات التوعية بالنظافة العامة، وصيانة المرافق الصغيرة، وتشجيع العمل التطوعي والتشجير والمبادرات الشبابية. تُنشأ فرقاً تطوعية لتنظيم الأنشطة الثقافية والرياضية الأسبوعية داخل الأحياء، بإشراف مباشر من مفوضي الركائز والألفيات.

ثانياً: المحليات

تدير البرامج الثقافية والرياضية على نطاق أوسع، وتنسق بين العشريات والمدارس والمراكز الشبابية. تُعنى بتطبيق السياسات الخاصة بتحسين المظهر العام وتنظيم الأسواق والمرافق العامة. تدعم تنفيذ مشاريع النظافة والتجميل الحضري، وتنفذ برامج التعليم المهني واللغات عبر مراكزها المحلية. تعمل على رعاية المبادرات المجتمعية الناجحة وتعميمها في بقية المناطق.

ثالثاً: الولايات

تتولى إنشاء المدن النموذجية والمراكز الكبرى للغات والإبداع والابتكار. تشرف على المهرجانات الثقافية والرياضية والسياحية على مستوى الولاية. توفر الدعم الفني والمالي للمحليات، وتعمل على توحيد المعايير في تنفيذ المشاريع الثقافية والتعليمية.

تمثل حلقة الوصل بين الميدان والمستوى القومي فيما يتعلق بالتقارير والتوصيات.

رابعاً: الحكومة القومية (GSMG)

تضع السياسات العامة وتخصص الموارد المالية لتنفيذ البرامج الكبرى. تشرف على الأداء العام عبر الهيئات القومية للثقافة والإبداع وجودة الحياة. تنسق مع الهيئات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة في مجالات الثقافة والتعليم والابتكار.

تتابع مؤشرات جودة الحياة والسلوك الحضاري عبر تقارير سنوية من الولايات، وتُجري التقييمات الدورية لتحديث الخطط.

تُشرف كذلك على وضع الاستراتيجية الوطنية للرفاه وجودة الحياة، بالتعاون مع هيئة التخطيط القومي الاستراتيجي، لضمان أن ترتبط الجهود الثقافية والتعليمية والاجتماعية بالمؤشرات الاقتصادية والتنموية.

وتعتمد الحكومة القومية (GSMG) آلية "المجالس الاستشارية المتخصصة" التي تضم خبراء في الفنون، والتعليم، والصحة النفسية، والتقنيات الحديثة، لضمان التكامل بين التنمية المادية والروحية للإنسان السوداني.

كما تتبنى الحكومة برامج تشجيعية وطنية مثل "مدينة نظيفة.. ولاية جميلة"، و"اللغة والتقنية للجميع"، و"سودان الإبداع"، وهي مبادرات تهدف إلى جعل الثقافة والسلوك الإيجابي مكوّنًا يوميًا من حياة المواطن، لا مجرد شعارات موسمية.

وتتابع GSMG التنفيذ عبر مؤشرات كمية واضحة تشمل عدد المستفيدين من برامج اللغات، وعدد الأنشطة الثقافية المنفذة، ومستوى النظافة والتحسين البيئي في الولايات، ونسبة المشاركة المجتمعية في المبادرات التطوعية.

من خلال هذا النهج، تتحول الحكومة القومية إلى مركز للتنسيق والتقييم والمتابعة، فيما تبقى القيادة التنفيذية للمجتمعات المحلية عبر العشرية والمحليات والولايات، تحقيقاً لمبدأ الفيدرالية الذكية في أبهى صورها.

3.6.5 التقديرات الأولية والأثر والميزات والفوائد

تم إعداد هذه التقديرات بصورة تقريبية اعتماداً على متوسطات التكلفة في الدول النامية، مع مراعاة أن جزءاً كبيراً من البنى التحتية الثقافية والتعليمية والرياضية قد أُنجز فعلياً ضمن بنود (3.3) و(3.4)، مما يقلل من التكلفة الإجمالية عبر إعادة توظيف المرافق القائمة وتوسعتها بدلاً من الإنشاء من الصفر. تمتد فترة التنفيذ لعشر سنوات كحد أقصى ضمن الخطة العشرية لحكومة صناعة السودان العظيم (GSMG).

أولاً: التقديرات المالية العامة (خلال 10 سنوات)

المجال النشاط التقدير التقريبي (مليار دولار أمريكي)
التعليم واللغات تدريب 5 ملايين مواطن على اللغات والتقانات الحديثة 2.0
الثقافة والرياضة إنشاء وصيانة 300 منشأة ثقافية ورياضية جديدة 3.0
الإبداع والابتكار تمويل 10 آلاف مشروع بحثي واختراع 1.5
النظافة العامة وتحسين المظهر برامج التجميل الحضري والعمل التطوعي المجتمعي 1.0
الإجمالي التقريبي 7.5 مليار دولار أمريكي

◆ ملاحظة:

الأرقام تقريبية وقابلة للتعديل وفق التقييمات السنوية لمجلس التخطيط القومي الاستراتيجي وهيئة جودة الحياة.
تركّز الخطة على تنفيذ المشاريع في مراحل متدرجة:
السنوات (1-3) تركّز على بناء القدرات وبرامج التوعية والتدريب.
السنوات (4-6) توسع مشاريع الإبداع والابتكار وتحسين المظهر العام.
السنوات (7-10) تعنى بالاستدامة وجودة الحياة، ودمج الثقافة والابتكار في نسيج الحياة اليومية للمواطن السوداني.

ثانيًا: الأثر المتوقع والميزات والفوائد

1. تحول حضاري شامل في فكر وسلوك المواطن السوداني
ترسيخ قيم المواطنة والانضباط والمسؤولية الفردية، بما يجعل الإنسان السوداني نموذجًا عالميًا في السلوك والوعي العام، ويؤسس لنهضة أخلاقية وثقافية متكاملة تُعيد الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، وتجعل السلوك الحضاري مقياسًا للتقدم الحقيقي لا للترف الشكلي.
2. تحسن ملموس في جودة الحياة ورفاهية المجتمع
من خلال تحسين البيئة العامة، والنظافة، والجمال العمراني، وتوسيع مساحات الترفيه والسياحة الداخلية، ورفع مستوى المرافق والخدمات التي تمس حياة المواطن اليومية، ليصبح السودان بيئة جاذبة للعيش والعمل.
3. رفع الإنتاجية والقدرة التنافسية للأفراد
عبر التدريب والتعليم المستمر واكتساب المهارات اللغوية والتقنية، مما يزيد من كفاءة القوى العاملة الوطنية ويؤهلها للمنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية.
4. تعزيز القوة الناعمة للسودان إقليميًا ودوليًا
من خلال نشر الثقافة والفنون والرياضة السودانية للعالم، وتقديم السودان كدولة حضارية ذات هوية متفردة ومتنوعة قادرة على التواصل الثقافي الإنساني، ما يعزز مكانته في الساحة الإقليمية والدولية.
5. تحفيز الإبداع والاختراع الوطني
بإطلاق الهيئة الوطنية للابتكار وتوفير الحاضنات البحثية وتمويل المشاريع العلمية، مما يربط الفكر بالإننتاج ويرفع مكانة البحث العلمي كأداة رئيسية للنمو الاقتصادي والمعرفي.
6. تعميق الانتماء الوطني والفخر بالهوية السودانية
من خلال الفنون والأزياء والموسيقى المحلية، لتصبح رمزًا عالميًا للثقافة السودانية الحديثة التي تمزج بين الأصالة والمعاصرة، وتمنح السودان طابعًا مميزًا في محيطه العربي والأفريقي.



7. تحقيق التكامل بين التنمية المادية والمعنوية

إن أحد أبرز أهداف حكومة صناعة السودان العظيم (GSMG) هو الانتقال من التنمية المادية الصرفة إلى التنمية الشاملة التي تضع الإنسان في مركز العملية الحضارية.

فكل بنية تحتية، وكل مدرسة أو مصنع أو طريق، يجب أن تكون في خدمة هدف أسمى هو "بناء الإنسان السوداني الجديد"، القادر على التفكير النقدي، والإنتاج الإبداعي، والتفاعل الحضاري المتزن.

وبذلك يصبح الارتقاء الحضاري مكملًا للنمو الاقتصادي، وتتحول العدالة الاجتماعية وجودة الحياة إلى أدوات دائمة لتماسك المجتمع وتقدمه، في انسجامٍ كامل بين الدولة والمواطن.

8. تحسين الصورة الذهنية للسودان عالميًا

من خلال هذه المنظومة الحضارية المتكاملة، سيظهر السودان للعالم كنموذج للدولة الأفريقية الحديثة التي تجاوزت الحروب والنزاعات نحو التنمية والرفاه والابتكار.

إن التركيز على الثقافة، والتعليم، والنظافة العامة، والفنون، واللغة، يعيد تعريف السودان كدولة ذات وجه إنساني مضيء، تمتلك طاقات شابة ومواهب إبداعية قادرة على التفاعل الإيجابي مع العالم.

كما أن التحسن الملحوظ في جودة الخدمات والمرافق العامة، والارتفاع في مؤشرات جودة الحياة، سيعززان ثقة المستثمرين والسياح، ويجعلان من السودان وجهة إقليمية واعدة.

وهكذا تُصبح الهوية السودانية مصدر فخر عالمي،

تتجسد في الإنسان السوداني العصري —

المثقف، المتوازن، المنتج، والمحب للحياة —

الذي يمثل أروع ثمار مشروع صناعة السودان العظيم.

3.7 نشر الوعي بمفاهيم وأساسيات الديمقراطية.

(وداعاً للجهل بالديمقراطية.. أهلاً بالمواطنة الواعية)

3.7.1 التمهيد والتعريف

يُعد هذا البند نقطة التحول الكبرى في مسار المرحلة الثالثة. تنتقل البلاد من مرحلة البناء المؤسسي التي قادتها حكومة صناعة السودان العظيم (GSMG) إلى مرحلة الانتقال السياسي، تمهيداً لتسليم السلطة إلى حكومة منتخبة ديمقراطياً.

بعد اكتمال حلقات العدالة المؤسسية (البند 3.5)، وارتفاع المستوى الحضاري والإنساني للمجتمع السوداني (البند 3.6)، يصبح واجب المرحلة الراهنة بناء الوعي الديمقراطي. يُهيأ المواطن للمشاركة الواعية في اختيار قياداته ضمن إطار القانون والدستور.

يمثل هذا البند الجسر بين استقرار الدولة الحديثة وممارسة الديمقراطية الفعلية. يهدف إلى تأسيس ثقافة سياسية جديدة تقوم على المعرفة والمسؤولية والمواطنة الواعية.

يمنع تحول الانتخابات إلى طقس شكلي أو ساحة صراع نفعي.

الشعب الذي يجهل قيمة صوته قد يبدد مستقبله ببيعته أو التفريط فيه. لذلك، تُعد برامج التثقيف الديمقراطي عموداً رئيسياً في مشروع السودان أولاً. تضمن أن يكون الانتقال السياسي القادم ناضجاً، واعياً، وسلمياً. يقوده شعب يفهم معنى الحرية والاختيار الحقيقي.

الشعب الذي يجهل قيمة صوته قد يبدد مستقبله ببيعته أو التفريط فيه. لذلك، تُعد برامج التثقيف الديمقراطي عموداً رئيسياً في مشروع السودان أولاً. تضمن أن يكون الانتقال السياسي القادم ناضجاً، واعياً، وسلمياً. يقوده شعب يفهم معنى الحرية والاختيار الحقيقي.

3.7.2 الأهداف

بناء ثقافة سياسية تعتمد الشفافية والمسؤولية.
تمكين المواطن من فهم الانتخابات وتأثيرها على حياته اليومية.
التصدي لشراء الأصوات والشعارات الفارغة.
تحويل التصويت من ولاء شخصي أو قبلي إلى اختيار برامج وسياسات.
تفعيل دور الشباب والنساء والمجتمع المدني كقادة للتغيير.
الأهداف تشكل إطاراً متكاملًا لتحويل المجتمع من اللامبالاة إلى المشاركة الفعالة، مع التركيز على الفئات المهمشة تاريخياً.

3.7.3 خطة العمل

– أ... برامج تعليمية مستدامة

. إدراج مواد دراسية عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في المناهج الدراسية.
. إنشاء مراكز تثقيفية في كل عشيرة.
. تدريب مدربين محليين (TOT) لنشر المعرفة داخل العشريات والمحليات.

ب. إعلام وتواصل مجتمعي

. برامج إذاعية وتلفزيونية مبسطة تشرح مبادئ الديمقراطية.
. إنتاج دراما وأفلام وأغانٍ وطنية تعبر عن الحرية والكرامة.
. حملات شبابية مكثفة على وسائل التواصل الاجتماعي.

3. تجارب عملية

انتخابات تجريبية في المدارس والجامعات والعشريات.
برلمانات طلابية وشبابية تحاكي النقاش والاقتراع.

4. حماية من التلاعب

قوانين صارمة ضد شراء الأصوات.

رقابة مجتمعية من العشريات والألفيات على الحملات الانتخابية.
برامج توعية مستمرة عن مخاطر بيع الصوت.

الخطة تعتمد على التكامل بين التعليم والإعلام والتجربة العملية
والحماية القانونية لضمان الفعالية والاستدامة.

3.7.4 أمثلة دولية ملهمة

1. غانا:

بعد سلسلة انقلابات، أطلقت برامج تثقيفية عبر الإعلام والمدارس.
النتيجة: غانا اليوم من أكثر دول أفريقيا استقرارًا ديمقراطيًا.

2. جنوب أفريقيا:

بعد الأبارتايد، نفذت برامج تثقيف مدني شملت انتخابات محاكاة في
الجامعات والأحياء. أسهمت في مشاركة واعية في انتخابات 1994 الحرة.
3. ناميبيا:

ركزت على لقاءات مباشرة في القرى والأحياء لتعليم آليات التصويت.
رفعت نسبة المشاركة إلى مستويات عالية.

التجارب تؤكد:

التثقيف الديمقراطي ليس رفاهية، بل ضرورة للانتقال السلمي بعد الصراعات.

3.7.5 دور المستويات المختلفة

1. العشريات: تنظيم لقاءات شعبية مباشرة.

2. المحليات: إقامة ندوات كبرى وفعاليات إعلامية.

3. الولايات: شراكات مع الجامعات ومراكز البحث.

المستوى القومي (GSMG): وضع السياسات، التمويل، والإشراف.

3.7.6 الأثر المتوقعة

- 1.وعي شعبي يختار البرامج لا الأشخاص.
- 2.تراجع نفوذ المال السياسي والقبلية.
- 3.مشاركة أوسع للشباب والنساء.

الأثر لن يظهر فوراً، لكنه سيتراكم عبر الأجيال، مما يضمن استدامة الديمقراطية.

التثقيف الديمقراطي استثمار طويل الأمد في مستقبل الأمة، يحميها من التلاعب ويبني جيلاً واعياً بمسؤوليته.

ملخص البند 3.7:

نشر الوعي الديمقراطي ليس برنامجاً إعلامياً فقط، بل عملية تحويلية شاملة تبدأ من الفرد وتنتهي ببناء دولة حديثة. من خلال التعليم والإعلام والتجربة العملية والحماية القانونية، يمكن للسودان تجاوز الانتخابات الشكلية إلى ممارسة ديمقراطية حقيقية. التجارب الدولية تؤكد أن الشعوب التي استثمرت في وعي مواطنيها نجحت في بناء أنظمة سياسية مستقرة. السودان أولاً ترى في هذا البند مفتاح التحول الوطني الحقيقي.

3.8 : المؤتمر الدستوري القومي

لصياغة الدستور الدائم وإجازة قوانين الأحزاب والانتخابات وتشكيل المفوضيات

3.8.1 المقدمة والتمهيد

أولاً: تنظيم المجتمع ونجاح حكومة الأزمة

بعد اعتماد خارطة طريق السودان أولاً والبدء في تنفيذ بنودها (1.1، 1.2، 1.3...)، تم تنظيم المجتمع السوداني عبر مستويات التكامل والوفاق الوطني (الأسرة → الركيزة → الألفية → العشيرة...)، التي شكلت الأساس العملي لتطبيق الفيدرالية الذكية.

ومن خلال هذا التنظيم المجتمعي المتكامل، تشكلت حكومة الأزمة لتقود البلاد في أحلك الظروف، وقد نجحت - بفضل روح الوحدة الوطنية والتماسك الشعبي - في تسخير هذه المستويات لإنهاء الحرب، وإدارة المصالحات المحلية، واحتواء الانهيار الكامل لمؤسسات الدولة.

ثانياً: انتقال المهام إلى GSMG

أشرفت حكومة الأزمة على المؤتمرات التأسيسية والفكرية والمهنية (البنود 2.6، 2.7، 2.8)، التي وضعت برنامجاً وطنياً شاملاً للنهوض، وأسندت مهمة التنفيذ إلى لجان الاختيار النزيهة (البند 2.9)، التي رشحت أفضل الكفاءات الوطنية المؤهلة.

وهكذا انتقلت المهام إلى حكومة صناعة السودان العظيم (GSMG)، التي باشرت مهامها بمنهجية من خلال تشغيل مشاريع الإنتاج (البند 3.2)، وتحديث المؤسسات الخدمية (البند 3.3)، وتنفيذ طفرة واسعة في البنى التحتية (البند 3.4)، فأرست الأساس المادي والإداري لنهضة الدولة الحديثة، ممهدة الطريق لاستقرار الدستوري.

ثالثاً:

خلال هذه المسيرة المتدرجة، تحققت العدالة المؤسسية عبر المحاكم المختصة (البند 3.5)،

وارتقى المستوى الحضاري والرفاهي للمواطن السوداني (البند 3.6)، كما تعزز الوعي الديمقراطي والسياسي (البند 3.7).

هذه الإنجازات – التي تحققت بفضل التكامل المجتمعي، والتنسيق بين مستويات الحكم القاعدية، وتعاضد الشعب، وحكمة مفوضي الركائز، وكفاءة أعضاء مجلس نخب العشرية –

مكنت السودان من الوصول إلى هذه المرحلة التاريخية خلال فترة وجيزة، بعد تجاوز تحديات جسيمة كادت تعصف بوحدته ومستقبله.

رابعاً:

في هذا الوضع المستقر، ومع حلول العام الخامس من تسلم حكومة صناعة السودان العظيم مهامها، يصبح انعقاد المؤتمر الدستوري القومي ممكناً وتاريخياً تحت إشرافها، بشرط تحقيق نجاح معقول في تنفيذ البنود السابقة.

ويهدف المؤتمر إلى الانعقاد في مناخ نقي ومستقر، تمهيداً لاعتماد الدستور الدائم،

وإقرار قوانين الأحزاب والانتخابات،

وتشكيل المفوضيات الدستورية المستقلة،

إيضاً ببدء مرحلة الاستقرار السياسي الدائم

وبناء الحياة الديمقراطية الرشيدة في السودان.

3.8.2 أهداف المؤتمر الدستوري القومي

أولاً: صياغة دستور دائم يعكس هوية السودان

يهدف المؤتمر إلى وضع دستور عصري راسخ يضمن حقوق جميع السودانيين دون تمييز، ويستند إلى مرجعيات مبادرة السودان أولاً، بحيث يوازن بين الهوية الوطنية الجامعة والتنوع الثقافي والديني والإثني.

كما يؤكد الدستور على الحرية الدينية والفكرية، ويكفل حرية التعبير والتنظيم والعمل السياسي في إطار القانون، ويرسخ مبدأ المواطنة المتساوية التي لا تميز على أساس العرق أو الدين أو الجهة.

ثانياً: ترسيخ الفيدرالية الذكية

يعتمد نظام الحكم الفيدرالي الذكي المبني على الهرمية المجتمعية (الأسرة → الركيزة → الألفية → العشيرة → المحلية → الولاية → القومي)، ليضمن مشاركة شعبية حقيقية في التشريع والرقابة والتنفيذ، بعيداً عن المركزية المفرطة التي كانت سبباً رئيسياً في الصراعات السابقة.

وتتحول التجربة المجتمعية الناجحة في إنهاء الحرب وإدارة الأزمات إلى ركيزة دستورية دائمة،

تمنح السودان تميزه الإقليمي والعالمي كنموذج للحكم المجتمعي التشاركي.

ثالثاً: وضع قوانين وضوابط للحياة السياسية

يتولى المؤتمر وضع القوانين المنظمة للأحزاب السياسية، ليضمن جديتها وامتلاكها برامج واضحة وقواعد جماهيرية حقيقية، ويمنع قيام الأحزاب على أسس عنصرية أو جهوية أو طائفية.

كما ينص على قواعد الشفافية في التمويل السياسي، ويضع آليات رقابة فعالة لمنع الفساد المالي وشراء الذمم،

مع إلزام الأحزاب بتجديد قياداتها دورياً لمنع الانغلاق والتوريث السياسي.

رابعاً: تثبيت العدالة المستدامة

يربط المؤتمر بين مخرجات العدالة الانتقالية (البند 3.5) والمنظومة الدستورية الجديدة، لضمان عدم الإفلات من العقاب، بحيث تُعالج الانتهاكات التاريخية، وتُحفظ حقوق الضحايا، وتُمنع تكرار الجرائم مستقبلاً. ويكرس الدستور استقلال القضاء كأحد أعمدة النظام السياسي الحديث، مما يعزز ثقة المواطن في الدولة ويضمن توازن السلطات.

خامساً: تنظيم العلاقة بين السلطات

يحدد المؤتمر مهام وصلاحيات السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية) بشكل واضح، ويضع آليات رقابة متبادلة تمنع الاستبداد أو تغول سلطة على أخرى. كما ينص على أدوات حديثة للحكومة الرشيدة، من بينها المساءلة العلنية الدورية لرؤساء السلطات أمام ممثلي الشعب، مما يرسخ مفهوم الشفافية والمسؤولية العامة.

سادساً: تحديد مستقبل هرمية المجتمع

يعيد المؤتمر تعريف موقع الركائز والأليات والعشريات ومجالسها بعد الدستور، لتتحول إلى أجسام رقابية وتنموية مجتمعية متجددة تعمل بتكامل مع المؤسسات المنتخبة.

وينص الدستور على تجديد قيادات هذه المستويات بشكل دوري، لضمان ديناميكية المجتمع ومنع تكوين نخب مغلقة أو دائمة، مع منحها دوراً رقائياً وتنموياً في التخطيط المحلي والخدمات العامة.

3.8.3 مشاركة الأحزاب في المؤتمر الدستوري

أولاً: الإطار العام

رغم استبعاد الكوادر الحزبية عملياً من المستويات القاعدية (الركائز → الألفيات → العشریات)،
تعترف مبادرة السودان أولاً بدور الأحزاب السياسية كقوى فكرية وتنظيمية
ضرورية لبناء نظام ديمقراطي مستقر.
وعليه، تُخصّص لأحزاب حصة مستقلة للمشاركة
في المؤتمر الدستوري القومي،
شريطة الالتزام بالضوابط والمعايير التي تضمن الجدية والنزاهة،
وتمنع تكرار أخطاء الماضي من فوضى سياسية وانقسامات شكلية.

ثانياً: لجنة التمهيد للمؤتمر الدستوري

تُشكّل لجنة متخصصة تُعرف باسم لجنة التمهيد للمؤتمر الدستوري،
تشرف عليها حكومة صناعة السودان العظيم (GSMG)،
وتضم ممثلين من القطاعات القانونية والمجتمعية والفكرية.

وتنأط بها المهام التالية:

التحقق من أهلية المشاركين ومدى استيفائهم
للشروط القانونية والسياسية.
مراجعة برامج الأحزاب والتأكد من تميّزها وتكاملها
مع مبادئ الفيدرالية الذكية.
إعداد القوائم النهائية للجهات والأشخاص المخولين بالمشاركة.
الإشراف على توزيع المقاعد وفق التمثيل العادل
بين القوى السياسية والمجتمعية.

ثالثاً: شروط مشاركة الأحزاب

أن يكون الحزب مسجلاً رسمياً وفق قانون الأحزاب المعدّل.
أن يمتلك عضوية لا تقل عن 100 ألف عضو موزعين على عشر ولايات على الأقل.
أن يقدم برنامجاً سياسياً مميزاً لا يطابق برامج أحزاب أخرى،
وإن تبين التشابه يُوجّه الحزب للاندماج مع الحزب الأقرب له.

أن يلتزم علناً بمبادئ الفيدرالية الذكية والتمثيل القاعدي، وبالعمل
في إطار الدستور الدائم.
أن يقدم ممثله شهادة خلو من الشبهات صادرة من المحاكم المختصة
بالعدالة الانتقالية (البند 3.5)،

مع بيان واضح للفئة أو القطاع الذي يمثلونه داخل الحزب.

رابعاً: ضمانات النزاهة والشفافية

تُراقب مشاركة الأحزاب عبر آلية شفافة تشرف عليها لجنة التمهيد،
بحضور ممثلين من مجلس أمناء الدولة ومنظمات المجتمع المدني.
ويُحظر على أي حزب تلقي تمويل خارجي غير معلن خلال فترة التحضير للمؤتمر،
كما تُوثّق أي مخالفات وتُرفع مباشرة إلى لجنة التمهيد، التي تملك صلاحية
تعليق أو إيقاف مشاركة الحزب المخالف مؤقتاً أو نهائياً.
ويتم الإعلان الدوري عن قوائم الأحزاب المقبولة والمرفوضة
لضمان الشفافية وإشراك الرأي العام في المتابعة

خامساً: الأثر والنتيجة المتوقعة

من خلال هذا الإطار المنظم، تضمن مبادرة السودان أولاً مشاركة حزبية مسؤولة
تساهم في إثراء النقاش الدستوري بدلاً من تشويشه، وتعيد الثقة بين المجتمع
والكيانات السياسية. كما تحقق هذه المشاركة توازناً موضوعياً بين التمثيل
القاعدي الشعبي القائم على هرمية المجتمع، والتمثيل الحزبي والفكري
الذي يعكس التعدد السياسي والفكري في السودان.
وبذلك ينتهي عهد الأحزاب الشكلية والكيانات الورقية، ليبدأ عهد الأحزاب
الجادة القادرة على التنافس البرامجي في بيئة ديمقراطية ناضجة.

3.8.4 هيكلة التمثيل وضمن الشفافية

أولاً: التمثيل عبر مجلس أمناء الدولة

يُعد مجلس أمناء الدولة – الذي تشكّل من المستويات القاعدية (الركائز → الألفيات → العشريات) – المرجعية الأساسية للتمثيل داخل المؤتمر الدستوري القومي. ويتم اختيار ممثلي المؤتمر وفق معادلة دقيقة: كل عشرة أعضاء من مجلس أمناء الدولة يختارون واحداً منهم لتمثيلهم في المؤتمر، لضمان تمثيل فعال ومحدود يسهل إدارته. ويُحدد العدد الكلي للمشاركين بما يتناسب مع الطاقة الاستيعابية للمؤتمر، بحيث لا يتجاوز 500 عضو، تحقيقاً للتوازن بين الكفاءة والتمثيل الواسع.

ثانياً: التمثيل الحزبي والفئوي

تُخصّص مقاعد للأحزاب السياسية المستوفية لشروط لجنة التمهيد، إلى جانب تمثيل مناسب للفئات المهنية والنقابية ومنظمات المجتمع المدني. ويهدف هذا التوزيع إلى ضمان مشاركة جميع الأطياف الوطنية المؤثرة في الحياة العامة، بحيث يجتمع في المؤتمر العقل السياسي والخبرة المهنية والضمير المجتمعي لصياغة دستور متكامل وشامل.

ثالثاً: النزاهة والمسؤولية الفردية

يُشترط على كل مشارك تقديم ما يلي:

1. شهادة خلو من الشبهات صادرة من المحاكم المختصة (البند 3.5).
2. إقرار ذمة مالية علني يُنشر للرأي العام قبل انعقاد المؤتمر.
3. التزام خطي بمدونة السلوك التي تُعدها لجنة التمهيد، متضمنة مبادئ الحياد والموضوعية واحترام الرأي الآخر.
4. الخضوع لرقابة لجنة مستقلة تضم خبراء قانونيين وممثلين عن المجتمع المدني لمتابعة الالتزام بالشفافية داخل الجلسات.

رابعًا: مبدأ الشمول والتوازن

يراعي المؤتمر تحقيق تمثيل عادل ومتوازن يضمن شمول جميع الفئات، وفق الآتي:

تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن 25٪ من المقاعد.
تخصيص مقاعد للشباب (18-35 عامًا) لإبراز رؤيتهم ومشاركتهم الفاعلة.
مشاركة السودانيين في المهجر ممن لديهم إسهامات فكرية أو اقتصادية مثبتة.

كما يُراعى التوازن الجغرافي والثقافي لضمان أن يعكس المؤتمر تنوع السودان الحقيقي بكل مكوناته.

خامسًا: الاستقلالية ومنع تضارب المصالح

يُمنع على أي عضو من أعضاء المؤتمر الجمع بين عضويته في المؤتمر وبين أي منصب تنفيذي في حكومة صناعة السودان العظيم أو ما يليها، ضمانًا للحياد التام واستقلال المداورات عن أي تأثير حكومي أو حزبي مباشر.
ويُعتبر هذا المبدأ أحد أهم ضمانات نزاهة المؤتمر الدستوري القومي، ويعكس روح الشفافية والمساءلة التي تتبناها مبادرة السودان أولاً في بناء الدولة الحديثة.

النتيجة المتوقعة:

بناءً على هذه الهيكلية المتوازنة، يصبح المؤتمر الدستوري منصة وطنية جامعة تعبر عن إرادة المجتمع السوداني بكل مكوناته، وتؤسس لعهد جديد من المشاركة الواسعة والتفكير الجماعي في صياغة الدستور الدائم.

ويكتسب المؤتمر شرعية مضاعفة نابذة من الشعب نفسه - عبر التمثيل القاعدي لمستويات المجتمع - ومن القوى السياسية والفكرية المنظمة التي تشارك بوعي ومسؤولية.

إنها خطوة محورية في ترسيخ الثقة بين الدولة والمجتمع، وتأسيس حياة سياسية راشدة تُبنى على الصدق والكفاءة والاحترام المتبادل والشفافية الكاملة.

3.8.5 التمثيل المهني والديني والنقابي

أولاً: التعريف

يُعد إشراك النقابات المهنية، والطرق الصوفية، والمجمعات الكنسية، والإدارات الأهلية، والاتحادات العمالية والنسوية ركيزة أساسية لنجاح المؤتمر الدستوري القومي.

فهذه الكيانات تمثل مؤسسات أصيلة ومتجذرة في الوجدان السوداني، ساهمت عبر التاريخ في بناء الدولة وحماية النسيج الاجتماعي.

ويُراد لها الآن أن تؤدي دورها الوطني في صياغة الدستور الدائم، بوصفها صوت الحكمة والخبرة والضمير الجمعي للأمة السودانية.

ثانياً: فلسفة المشاركة

يقوم تمثيل هذه الكيانات على مبدأ التكامل لا التنافس،

وفق توزيع الأدوار التالي:

النقابات المهنية والعمالية:

تمثل ضمير القوى المنتجة والخبرة العملية التي تربط الاقتصاد بالمجتمع.

الإدارات الأهلية:

تحافظ على التوازن الاجتماعي والعرفي، وتربط بين الدولة الحديثة وجذور

الهوية المحلية.

الطرق الصوفية:

تجسد البعد الروحي والإيماني، وتدعم السلم الأهلي عبر قيم التسامح

والتكافل.

المجمع الكنسي والديانات الأخرى:

يعبر عن التنوع الديني والثقافي في السودان،

ويضمن احترام المعتقدات كافة.

الاتحادات النسوية والشبابية:

تمثل المستقبل وصوت التجديد والعدالة النوعية في صناعة القرار الوطني.

ثالثاً: معايير المشاركة

1. أن يكون الكيان موثقاً ومسجلاً رسمياً وله نشاط فعال على المستويين القومي والولائي.
2. أن يقدم ممثلوه شهادة خلو من الشبهات من المحاكم المختصة بالعدالة الانتقالية (البند 3.5).
3. أن يمتلك الكيان انتشاراً جغرافياً في ما لا يقل عن عشر ولايات.
4. أن يقدم ورقة مكتوبة توضح رؤيته للدستور والدولة المدنية، وتعبر عن تطلعات أعضائه.
5. أن تكون العضوية الفعلية واضحة وموثقة لضمان مشروعية التمثيل القومي داخل المؤتمر.

رابعاً: آليات الاختيار

- تقوم النقابات المهنية الكبرى (الأطباء، المعلمين، المهندسين، المحامين، المزارعين...) باختيار ممثليها القوميين وممثلي الولايات الكبرى. تنسّق الطرق الصوفية عبر مؤتمر جامع يضمن تمثيل الطرق الرئيسية (الأنصار، الختمية، الإدريسية، السمانية وغيرها). يقدم المجمع الكنسي والديانات الأخرى قائمة موحدة بممثليهم. تنسّق الإدارات الأهلية ترشيحاتها بالتعاون مع مفوضي العشريات والمحليات لضمان تكامل التمثيل المجتمعي. يتم ترشيح ممثلي الاتحادات النسوية والشبابية عبر مؤتمرات قطاعية تشرف عليها لجنة التمهيد للمؤتمر الدستوري.

خامساً: الضمانات

1. ألا يتجاوز تمثيل أي فئة عدد المقاعد المقررة لها لضمان التوازن العام.
2. أن تكون آلية الترشيح علنية وموثقة تحت إشراف لجنة التمهيد.
3. أن يقدم كل ممثل تعهداً خطياً بالعمل للمصلحة الوطنية بعيداً عن الأجندات الحزبية أو الشخصية.

سادساً: الأثر المتوقع

يساهم هذا التمثيل الواسع في توسيع قاعدة الشرعية الوطنية للمؤتمر الدستوري، ودمج الخبرة المهنية والبعد الروحي والاجتماعي في صناعة الدستور. كما يحدّ من التوترات التاريخية بين الدولة وهذه الكيانات بتحويلها من مواقع التنافر إلى شركاء أصيلين في صناعة المستقبل. ويترسخ بذلك مبدأ أن السودان ملك لجميع أبنائه، وأن دستوره يعكس تنوعه الثقافي والديني والاجتماعي في وحدة وطنية متجددة.

3.8.6 إدارة الجلسات وآليات النقاش

أولاً: مكان انعقاد المؤتمر

يُعقد المؤتمر الدستوري القومي في العاصمة القومية تحت إشراف مباشر من حكومة صناعة السودان العظيم (GSMG)، في قاعة كبرى تُجهّز وفق أحدث المواصفات الحديثة، وتشمل: قاعة عامة تتسع لجميع الأعضاء. غرف فرعية مخصصة للجان المتخصصة. أنظمة ترجمة فورية بثلاث لغات (العربية – الإنجليزية – ولغة أفريقية أو محلية مختارة).

تجهيزات للبث المباشر عبر التلفزيون والإذاعة والمنصات الرقمية. نظام تسجيل صوتي ومرئي كامل لحفظ محاضر الجلسات والأرشيف التاريخي. كما تُجهّز في الولايات مراكز متابعة عامة تُبث فيها الجلسات مباشرة، بما يتيح للمواطنين متابعة مجريات المؤتمر بشفافية تامة، ويحول المؤتمر إلى تجربة وطنية جامعة يتابعها الشعب لحظة بلحظة.

ثانياً: مدة المؤتمر وبرنامج الجلسات

تُحدد مدة المؤتمر بين ثلاثة إلى أربعة أشهر قابلة للتمديد في الحالات الاستثنائية، وفق البرنامج الزمني الآتي:

الأسبوع الأول: جلسات عامة لاعتماد الإطار العام واللوائح وجدول الأعمال. الأشهر التالية: اجتماعات اللجان المتخصصة

(القانون والدستور – النظام السياسي – الحقوق والحريات –

الاقتصاد والتنمية – الهوية والتنوع الثقافي والديني).

الأسبوعان الأخيران:

جلسات عامة لمراجعة البنود بنداً بنداً واعتماد الصياغة النهائية. ويُقسَّم العمل اليومي إلى جلسات صباحية للجان ومساوية عامة أو تنسيقية، مع تخصيص يوم عطلة أسبوعي لمراجعة الوثائق واستقبال ملاحظات الجمهور.

ثالثاً: آليات اتخاذ القرارات

الأصل في المؤتمر هو التوافق عبر النقاش والتنازلات المتبادلة. وفي حال تعذّر التوافق، يُلجأ إلى التصويت بنسبة ثلثي الأعضاء الحاضرين لاعتماد القرارات الجوهرية. أما البنود الخلافية الكبرى (مثل قضايا الدين والدولة أو شكل النظام الفيدرالي) فيمكن إحالتها إلى استفتاء شعبي لاحق.

وتُعتمد محاضر الجلسات فوراً وتُنشر للرأي العام مرفقة بملخصات مبسطة لضمان التواصل الشعبي المستمر.

رابعاً: الهيئات المشرفة

لجنة التمهيد للمؤتمر الدستوري:

تتولى التحضير والإشراف الإداري واللوجستي قبل وأثناء المؤتمر. هيئة الرئاسة: تتكوّن من سبعة أعضاء يمثلون مختلف الفئات (المجتمع المدني – النقابات – مجلس أمناء الدولة – الشباب – المرأة – الأقاليم)، وتدير الجلسات العامة وتحافظ على الحياد والانضباط. الأمانة العامة: مسؤولة عن التوثيق، وإعداد المحاضر، والترجمة، والأرشفة، وإصدار تقارير أسبوعية للرأي العام. اللجان الفنية المساعدة:

في مجالات القانون، الاقتصاد، اللغة والترجمة، التقنية والإعلام.

خامساً: ضمانات النزاهة والشفافية

1. حضور مراقبين من الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية بصفة مراقبين لا متدخلين.
2. تمكين وسائل الإعلام المحلية والعالمية من التغطية اليومية الكاملة.

3. إنشاء منصة إلكترونية رسمية

لاستقبال مقترحات المواطنين في الداخل والخارج.

4. اعتماد ميثاق سلوك ملزم للأعضاء يتضمن الموضوعية،

واحترام الرأي المخالف، ومنع السلوك المعطل أو الإقصائي.

5. إصدار تقارير مرحلية أسبوعية توضح تقدم الجلسات والملفات قيد النقاش.

سادساً: الأثر المتوقع

يؤدي تنظيم المؤتمر بهذه الطريقة إلى خلق بيئة حوارية شاملة

تُعيد الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، وتمكّن الشعب من متابعة

كل تفاصيل صناعة الدستور في وضوح وشفافية.

كما يمهد الطريق نحو دستور دائم يعكس هوية السودان وخصائصه

الحضارية، ويرفع وعي المواطن بالديمقراطية الحقيقية،

ويؤسس لتقليد سياسي راقٍ قوامه النقاش المفتوح، والتنوع الفكري،

والمسؤولية الجماعية في صناعة القرار الوطني.

3.8.7 المفوضيات الدستورية المستقلة (الأحزاب – الانتخابات – الدستور)

أولاً: المقدمة

بعد اعتماد المؤتمر الدستوري القومي للدستور الدائم، يصبح من الضروري إنشاء

مفوضيات دستورية مستقلة تضمن نزاهة واستمرارية الحياة السياسية، وتعمل

وفق معايير الشفافية والكفاءة، بعيداً عن هيمنة الحكومات أو الأحزاب.

تتولى هذه المفوضيات مهام الإشراف والمتابعة والرقابة على تنفيذ القوانين

الدستورية، بما يضمن استدامة النظام الديمقراطي وتوازن السلطات وحماية

المسار المدني من أي انحراف أو تسييس.

ثانياً: مفوضية الأحزاب السياسية

تُعد هذه المفوضية الضامن الأول لحياة حزبية جادة ومسؤولة،

وتُناب بها المهام الآتية:

1. تسجيل الأحزاب وفق الشروط المحددة في قانون الأحزاب المعدّل

(عدد العضوية – وضوح البرنامج – الالتزام بالدستور).

2. مراقبة مصادر تمويل الأحزاب وضمان شفافيتها ومنع التمويل الخارجي غير المعلن.
3. مراجعة البرامج السياسية دورياً، وتوجيه الأحزاب ذات البرامج المتشابهة نحو الاندماج توحيداً للجهد الوطني.
4. تتكوّن عضويتها من قضاة متقاعدين وأساتذة قانون وممثلين عن مجلس أمناء الدولة لضمان الحياد والكفاءة.

ثالثاً: مفوضية الانتخابات

- تُشرف على جميع مراحل العملية الانتخابية من التسجيل إلى إعلان النتائج، وتشمل مهامها:
- إعداد السجل الانتخابي وتحديثه بصورة منتظمة.
- الإشراف على تقسيم الدوائر الانتخابية بما يضمن العدالة الجغرافية والديموقراطية.
- إدارة عمليات الاقتراع والفرز وإعلان النتائج النهائية بشفافية.
- وضع معايير النزاهة والشفافية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمراقبين المحليين والدوليين.
- وتُختار عضويتها بمعايير دقيقة تقوم على الاستقلال، والكفاءة، والنزاهة بقرار من المؤتمر الدستوري نفسه.

رابعاً: مفوضية الدستور

- تُنشأ هذه المفوضية لمتابعة تنفيذ الدستور بعد إجازته رسمياً، وتعمل على:
1. مراقبة التزام مؤسسات الدولة بنصوص الدستور وأحكامه.
 2. اقتراح التعديلات الدستورية عند الضرورة بما يواكب المتغيرات الوطنية.
 3. التنسيق بين البرلمان القادم والمحكمة الدستورية العليا لضمان وحدة المرجعية القانونية.
- وتُعد مفوضية الدستور المرجعية الدائمة لاستقرار النظام الدستوري واستدامة الإصلاحات السياسية في البلاد.

خامساً: المبادئ العامة للمفوضيات

الاستقلال المالي والإداري الكامل بعيداً عن أي تبعية تنفيذية. الشفافية والعلنية في التقارير الدورية المقدمة للرأي العام. الإشراف الأولي من المؤتمر الدستوري القومي أثناء مرحلة التأسيس، ثم الرقابة من البرلمان المنتخب لاحقاً. الدعم الفني واللوجستي والمالي تقدمه حكومة صناعة السودان العظيم (GSMG) دون التدخل في القرارات أو التوجهات. الأثر العام للمفوضيات بإنشاء هذه المفوضيات المستقلة، يتحقق الاستقلال الحقيقي لمؤسسات الدولة، وتضمن نزاهة الحياة السياسية والدستورية، ويرسخ التداول السلمي للسلطة كقاعدة راسخة لا استثناء فيها. كما تُشكّل هذه المفوضيات الضمانة الدائمة لعدم عودة الفساد أو الاستبداد تحت أي غطاء سياسي أو إداري، لتصبح هي الحارس المؤسسي للنظام الديمقراطي السوداني الحديث، والضامن لاستمراره عبر الأجيال.

3.8.8 المخرجات المتوقعة

- بعد اكتمال أعمال المؤتمر الدستوري القومي تحت إشراف حكومة صناعة السودان العظيم (GSMG) ولجنة التمهيد للمؤتمر، يُتوقع أن تكون النتائج على النحو التالي:
1. إصدار دستور دائم يمثل عقداً اجتماعياً جامعاً ينهي حالة الانتقال السياسي، ويؤسس لشرعية دستورية مستقرة تضمن استمرارية الدولة.
 2. تحويل الفيدرالية الذكية إلى نص دستوري واضح يحدد العلاقة بين المستويات القاعدية (الركائز → الألفيات → العشریات) والسلطات المحلية والولائية والقومية، بما يحقق التوازن بين الحكم المجتمعي والإداري.

3. إقرار الدور الرقابي للمجتمع عبر الاعتراف الرسمي بـ مجلس أمناء الدولة كجهاز شعبي مواز للبرلمان المنتخب، يعبر عن الرقابة الشعبية المستمرة على الأداء التنفيذي والتشريعي.
4. تثبيت مبدأ التوازن بين المجتمع والدولة لضمان ألا تنفرد أي جهة بالقرار السياسي أو التشريعي، بما يعزز مبدأ المشاركة والتكامل في الحكم.
5. تجهيز الأرضية القانونية والسياسية للانتخابات العامة بحيث تُجرى في أجواء سلمية وشفافة، خالية من النزاعات والتأثيرات غير المشروعة.
6. تعزيز صورة السودان عالمياً كدولة بنت دستورها بمشاركة مجتمعية واسعة، فكانت نموذجاً نادراً للتحول السلمي والاستقرار المؤسسي في المنطقة.

3.8.9 الميزات والفوائد

أولاً: الشرعية الشعبية الأصيلة

يُعد المؤتمر الدستوري بهذه الصيغة أول تجربة وطنية تُبنى على إرادة الشعب لا على نخب محدودة.

فكل المشاركين فيه يمثلون الشعب السوداني بمستوياته ومكوناته المختلفة: من مجالس الأسر والركائز والألفيات والعشريات، مروراً بالمهنيين والنقابات، وصولاً إلى الأحزاب السياسية الجادة.

بهذا يصبح الدستور القادم وثيقة عقد اجتماعي حقيقي بين الدولة والمجتمع، لا نصاً فوقياً تفرضه سلطة أو جهة واحدة.

ثانياً: ترسيخ الثقة السياسية

يُعيد المؤتمر الدستوري الثقة بين المواطن ومؤسسات الحكم، إذ يرى المواطن صوته وأفكاره تُترجم في صناعة القرار الدستوري عبر نظام تمثيل واضح وشفاف.

ويعزز ذلك من الالتزام الوطني واحترام القوانين، لأن ما يُصاغ بمشاركة الشعب يُنفذ بإرادته أيضاً.

ثالثاً: تجفيف منابع الصراع

بما أن الدستور يصدر عن مؤتمر جامع يمثل جميع المكونات السودانية، فإنه يغلق الباب أمام الانقلابات والنزاعات التي كانت تنشأ عن الإقصاء واحتكار القرار. وهكذا يتحول الصراع من مواجهة إلى تنافس سلمي داخل إطار القانون والديمقراطية.

رابعاً: النموذج العالمي الفريد

يقدم السودان نموذجاً جديداً في العالمين العربي والأفريقي: نموذج الفيدرالية الذكية والمشاركة القاعدية في صناعة الدستور، حيث تمتزج الحكمة المجتمعية بالمنهج العلمي والقانوني لتنتج دستوراً من القاعدة إلى القمة، لا من السلطة إلى المجتمع. إنه نموذج ملهم للدول الخارجة من الصراعات.

خامساً: تعزيز مكانة السودان دولياً

بإقرار دستور دائم نابع من الشعب، يستعيد السودان مكانته الطبيعية في المجتمع الدولي كدولة مستقرة وديمقراطية ذات شرعية شعبية حقيقية. كما يجذب هذا التحول الاستثمارات الدولية، ويدعم التعاون الإقليمي، ويمنح السودان مصداقية جديدة في علاقاته الخارجية، مؤكداً أنه دخل مرحلة الدولة العصرية الراسخة على أسس العدالة والدستور.

3.8.10 الملاحظات المنهجية

1. التقديرات والأرقام الواردة

الأرقام والنسب والشروط المذكورة في هذا البند (عدد الممثلين، حصص الأحزاب، مقاعد مجلس أمناء الدولة...) هي تقديرات أولية وضعت لتوضيح التصور العام، وليست أرقاماً نهائية. الغرض منها هو تقديم صورة عملية للمواطن حول كيفية صناعة الدستور وتمثيل المكونات المختلفة، استناداً إلى تجارب ناجحة في إفريقيا والعالم.

2. قابلية التطوير والتعديل

تظل الصياغة النهائية قابلة للنقاش والتعديل داخل المؤتمر الدستوري نفسه، بعد التداول بين جميع المشاركين وفق قواعد التوافق والتصويت، بما يضمن أن تعكس المخرجات إرادة الأغلبية الوطنية الواعية.

3. الإشراف والمسؤولية المؤسسية

تتولى حكومة صناعة السودان العظيم (GSMG) عبر لجنة التمهيد للمؤتمر الدستوري مسؤولية الإشراف الكامل على العملية الدستورية، وضمان النزاهة والشفافية في جميع مراحلها التحضيرية والتنفيذية.

4. مرونة التطبيق واستدامة العدالة الدستورية

تبقى جميع البنود والمقترحات الواردة في هذا الفصل خاضعة للتطوير والتحديث بحسب مقتضيات الواقع السياسي والاجتماعي عند انعقاد المؤتمر، بما يضمن مرونة التطبيق واستدامة العدالة الدستورية في السودان.

الخاتمة

بهذا يكتمل الجزء الثامن من مهام حكومة صناعة السودان العظيم (GSMG)،

الذي يضع الأساس الدستوري الدائم للدولة السودانية الحديثة، وينقلها من مرحلة البناء المؤقت إلى مرحلة الاستقرار والتداول السلمي للسلطة، في ظل قيم المواطنة، والتنمية، والحرية المسؤولة.

إنه ختام مرحلة تاريخية من مسار السودان أولاً، وبداية عهد جديد لدولة العدل، والعقل، والنهضة.

3.9 إعتقاد الأحزاب السياسية الجديده والانتخابات العامة

3.9.1 التعريف

منذ أن انطلقت مبادرة السودان أولاً بخطواتها الأولى (الأسرة – الركيزة – الألفية – العشرية)، نجح الشعب السوداني في إعادة تنظيم حياته وإدارة شؤونه في أصعب لحظات الحرب.

ثم جاءت حكومة الأزمة لتوقف الانهيار وتضع أسس الفيدرالية الذكية، تلتها حكومة صناعة السودان العظيم (GSMG) التي سخرت إمكانات الدولة وثرواتها وأطلقت مشاريع الإنتاج، ووسعت الخدمات، وشيدت البنى التحتية، وأعادت العدالة والكرامة للمواطن.

واليوم، وبعد أن أصبح للسودان مؤسسات راسخة وجيش وطني منضبط وشرطة متطورة قادرة على بسط الأمن، ومواطن واعٍ يعرف حقوقه وواجباته؛ يقف السودان على أعتاب مرحلة الاستقرار الدائم عبر اعتماد أحزاب جديدة لم يشهد لها مثيل من قبل.

وسيجد كل مواطن الحزب الذي يطابق توجهاته فينضم إليه، لتُجرى انتخابات عادلة شفافة ومراقبة دولياً، تُفرز حكومة وطنية تواصل عمل حكومة صناعة السودان العظيم من أجل استدامة التطور والوصول إلى الريادة العالمية.

📌 لقد آن أوان أن يختار الشعب السوداني قيادته بإرادته الحرة ليصنع تاريخه بيده.

3.9.2 آلية اعتماد الأحزاب

أولاً: التسجيل والتحقق الأولي

يقدم الحزب الجديد نظامه الأساسي وبرنامجه السياسي لمفوضية الأحزاب. يشترط أن يكون للحزب عضوية مسجلة لا تقل عن 100,000 عضو موزعين على الأقل في 10 ولايات مختلفة.

تخضع برامجهم للفحص للتأكد من عدم تعارضها مع المبادئ الدستورية وعدم التطابق مع برامج أحزاب أخرى.

وفي حال التشابه الكبير، توجه المفوضية الحزبين للتوحد.

ثانياً: الفترة التمهيديّة

تمنح الأحزاب الجديدة فرصة لا تقل عن عام واحد لاختيار كوادرها وبناء قواعدها الجماهيرية قبل المشاركة في الانتخابات العامة.

خلال هذه الفترة تتابع المفوضية ممارسات الحزب للتأكد من التزامه بالديمقراطية الداخلية والشفافية.

ثالثاً: حضور مفوضية الأحزاب في الجمعيات العمومية

حضور مندوبين من المفوضية إلزامي في الجمعيات العمومية للأحزاب الكبرى للتأكد من نزاهة انتخاب القيادات وشفافية القرارات. تلتزم المفوضية بتوثيق المحاضر وإصدار تقارير رسمية تحفظ حقوق الأعضاء وتوفر آلية للطعن.

بالنسبة للأحزاب الأصغر أو تحت التأسيس، تتابعها المفوضيات الولائية أو القطاعية مع حق الطعن أمام المفوضية القومية.

رابعاً: الاعتماد النهائي

بعد استيفاء جميع الشروط تصدر المفوضية شهادة اعتماد رسمية تخول الحزب المشاركة في الانتخابات العامة ضمن الترتيبات اللاحقة.

تنويه استراتيجي:

تأتي هذه الإجراءات في إطار مبادرة السودان أولاً التي تسعى إلى صناعة نظام حزبي عصري، يقوم على البرامج الواقعية والممارسة الديمقراطية الداخلية، بما يضمن أن تكون الأحزاب الجديدة أدوات حقيقية للتنمية والرقابة الشعبية، وليست مجرد كيانات شكلية أو امتداداً للفوضى السياسية السابقة.

3.9.3 الحملات الانتخابية

أولاً: التعريف العام

تمثل الحملات الانتخابية الوسيلة الأساسية التي يتواصل عبرها الحزب مع المواطنين، ليعرض رؤيته وبرنامجه وخططه لإدارة الدولة. وتعد هذه المرحلة اختباراً عملياً لمدى جدية الأحزاب وقدرتها على تقديم برامج تخاطب هموم الناس وتطلعاتهم.

ثانياً: الضوابط العامة

1. العدالة في الفرص الإعلامية

تلتزم الدولة، عبر مفوضية الانتخابات، بتخصيص أوقات متساوية لكل الأحزاب في الإعلام القومي.

تتيح وسائل الإعلام الخاصة فرصاً متوازنة وفق لوائح المفوضية.



2. التمويل

تمويل الحملات يعتمد على اشتراكات الأعضاء والتبرعات المعلنة.
يمنع استخدام المال العام أو الدعم الخارجي غير المصرح به.
تخضع ميزانيات الحملات للمراجعة من قبل مفوضية الانتخابات لضمان الشفافية.

3. السلوك الانتخابي

يمنع التحريض على الكراهية أو العنف أو العنصرية.
تلتزم الأحزاب بخطاب حضاري يحترم الخصوم ويعتمد على البرامج
لا على الشخصية.

ثالثاً: آليات العمل

على مستوى العشرية: يتم عقد لقاءات مباشرة بين ممثلي الحزب وأهالي
العشرية، باستخدام مراكز الخدمات المجتمعية كمقار للتواصل.
على مستوى المحلية والولاية: تنظيم مناظرات علنية بين الأحزاب،
تحت إشراف إعلامي ومجتمعي.
على المستوى القومي: عقد مؤتمرات كبرى تُبث على الهواء مباشرة
ليعرض كل حزب برنامجه أمام الشعب.

رابعاً: الرقابة

تنشأ وحدة خاصة داخل مفوضية الانتخابات لمراقبة الحملات
والتأكد من التزامها بالقوانين.
يحق لمجالس نخب العشيريات والمحليات توثيق أي مخالفات ورفعها للمفوضية.

خامساً: الأثر المتوقع

رفع وعي المواطنين بكيفية تقييم البرامج الانتخابية.
إرساء ثقافة التنافس الشريف بدلاً من الصراع السياسي التقليدي.
تعزيز ثقة الناخب في أن صوته سيذهب لحزب يعبر عنه بصدق ويخدم مصالحه.

تنويه استراتيجي:

تأتي الحملات الانتخابية ضمن مبادرة السودان أولاً كمدرسة عملية لترسيخ
مفاهيم الديمقراطية الحديثة، بحيث يتحول الناخب السوداني من متفرج إلى
شريك فعال في تقرير مصير وطنه، ويصبح التصويت عملية واعية ومسؤولة
لا تخضع للبيع أو التأثير اللحظي.

3.9.4 الجدول الزمني العام

1. التحضير الأولي (6 أشهر)

تبدأ مفوضية الانتخابات فور اعتماد الأحزاب الجديدة في الإشراف على مراجعة السجل الانتخابي، وتحديث بيانات الناخبين في كل عشرية عبر لجانها المحلية. تُحدد الدوائر الانتخابية على أساس 25 عشرية لكل دائرة، وفق ما تم إقراره في رؤية السودان أولاً.

2. الفترة التمهيدية للحملات (12 شهراً)

تمنح الأحزاب الجديدة فرصة لا تقل عن عام واحد لاختيار كوادرها، تكوين قواعدها الجماهيرية، وعقد جمعياتها العمومية تحت إشراف مفوضية الأحزاب. تنفذ الأحزاب برامج توعوية وسط المواطنين، وتعرض رؤاها بوسائل الإعلام المحلية والقومية.

3. إعلان القوائم النهائية (3 أشهر قبل التصويت)

بعد مراجعة كل الشروط القانونية، تُعلن مفوضية الانتخابات القوائم النهائية للمرشحين في كل دائرة. تُخصص فترة لمراجعات الطعون والاعتراضات، ويُفصل فيها قبل انطلاق الحملات الرسمية.

4. الحملات الانتخابية (شهران)

تنطلق الحملات الانتخابية المعلنة وفق لوائح تنظم التمويل والأنشطة الميدانية والإعلامية. تُراقب الحملات من قبل مفوضية الانتخابات والمراقبين المحليين والدوليين.

5. التصويت (يومان متتاليان)

اليوم الأول: تُفتح مراكز الاقتراع من الساعة 7 صباحاً حتى 7 مساءً. اليوم الثاني: تُفتح المراكز نصف يوم (من 7 صباحاً حتى 1 ظهراً) لإتاحة فرصة إضافية لمن لم يتمكنوا من التصويت في اليوم الأول. تُطبق إجراءات صارمة لحماية صناديق الاقتراع بين اليومين، مع إشراف المراقبين المحليين والدوليين.

6. الفرز وإعلان النتائج (3 أيام بعد التصويت)

يبدأ الفرز مباشرة بعد إغلاق المراكز في اليوم الثاني.
تُعلن النتائج الأولية خلال 72 ساعة، على أن تعتمد المفوضية القومية للانتخابات رسمياً بعد مراجعة الطعون.

7. إجراءات ما بعد الانتخابات

يشمل ذلك انعقاد أول جلسة للبرلمان المنتخب، وتحديد جدول زمني لتسليم حكومة صناعة السودان العظيم السلطة إلى الحكومة المنتخبة (كما سيُفصل في بنود لاحقة).

3.9.5 العملية الانتخابية

أولاً: تسجيل الناخبين

إعداد سجل انتخابي إلكتروني وورقي يعتمد على بيانات الأسر والركائز والعشريات. يتم تدقيق السجل بالتعاون مع مفوضي الركائز ومجالس العشريات لضمان شمولية وعدالة التغطية.
يُفتح باب التسجيل قبل الانتخابات بعام كامل مع مراجعة دورية.

ثانياً: الترشح

تُفتح فترة الترشح للأحزاب المعتمدة والأفراد المستقلين.
يخضع المرشح لشروط الأهلية العامة (المواطنة، العمر، النزاهة، شهادة خلو من شبهات وفق محاكم البند 3.5).
يتم إعلان القوائم النهائية علناً بعد مراجعتها من قبل مفوضية الانتخابات.

ثالثاً: الحملات الانتخابية

تبدأ الحملات بعد اعتماد القوائم النهائية وتستمر 3 أشهر.
تلتزم الحملات بضوابط النزاهة وعدم استخدام العنف أو خطاب الكراهية.
توفر الدولة فرصاً متكافئة في الإعلام الرسمي، وتُخصص الساحات العامة للنشاطات الجماهيرية.

رابعاً: التصويت

يُحدد يومان للتصويت لضمان مشاركة أوسع.
تستخدم صناديق شفافة مع رقابة محلية ودولية.
اعتماد وسائل إلكترونية مساعدة لتقليل التلاعب وضمان سرعة الفرز.

خامساً: الفرز وإعلان النتائج

يتم الفرز في مراكز الاقتراع بحضور وكلاء الأحزاب والمراقبين. تُرسل النتائج إلكترونياً وفورياً إلى المركز القومي. إعلان النتائج النهائية خلال أسبوع من نهاية التصويت.

سادساً: الطعون والرقابة

تُخصص فترة أسبوعين بعد إعلان النتائج للنظر في الطعون الانتخابية. تفصل فيها محكمة انتخابية خاصة تابعة لمفوضية الانتخابات. مشاركة مراقبين من الاتحاد الأفريقي، الأمم المتحدة، ومنظمات دولية مستقلة.

3.9.6 الأثر المتوقع والملاحظات المنهجية

أولاً: الأثر المتوقع

1. دخول السودان مرحلة الاستقرار السياسي الدائم عبر انتخابات نزيهة تمثل الإرادة الحرة للشعب.
2. نشوء أحزاب عصرية قوية ببرامج واقعية تعبّر عن اهتمامات المواطن وتقدم حلولاً عملية.
3. تعزيز الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة عبر التجربة الديمقراطية المحمية بالقانون.
4. إتاحة التداول السلمي للسلطة كآلية مستمرة تضمن تجديد الدماء وتطوير الأداء.
5. رفع مكانة السودان إقليمياً ودولياً كدولة ديمقراطية رائدة تنبثق شرعيتها من الشعب.

ثانياً: الملاحظات المنهجية

1. النُسب والشروط الواردة بشأن تسجيل الأحزاب والعملية الانتخابية يمكن مناقشتها وتعديلها لاحقاً بالتشاور مع حكومة صناعة السودان العظيم (GSMG) بما يتناسب مع الظروف الواقعية.
2. الغاية من وضع هذه التفاصيل الآن هي إعطاء المواطن صورة واضحة عن كيفية صناعة الدستور واعتماد الأحزاب وإدارة الانتخابات، مع الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة.

3. العملية الانتخابية يجب أن تُدار بمرونة مع الحفاظ على جوهريها: نزاهة مطلقة، مشاركة واسعة، مراقبة مستقلة، وضمان ألا تُختطف العملية لصالح أفراد أو جماعات.

4. يمكن تطوير الجدول الزمني واللوائح التنفيذية بشكل أكبر في البنود اللاحقة بما يتسق مع المرحلة النهائية من خارطة طريق السودان أولاً.

3.10 – انتقال السلطة من حكومة صناعة السودان العظيم إلى الحكومة المنتخبة

3.10.1 التعريف

يمثل هذا البند ذروة مبادرة السودان أولاً، حيث يكتمل المشروع الوطني بالانتقال السلمي للسلطة من حكومة صناعة السودان العظيم (GSMG) إلى الحكومة المنتخبة ديمقراطياً.

هذا الانتقال ليس مجرد تغيير إداري، بل هو لحظة ميلاد السودان الحديث؛ دولة المؤسسات الراسخة، الدستور الدائم، والشرعية الشعبية.

3.10.2 الوضع العام عند الانتقال

أ. الوضع الاقتصادي

اقتصاد متنوع وقوي يقوم على الزراعة الحديثة، الصناعات الوطنية، الموانئ والمناطق الحرة، بما يجعل السودان لاعباً رئيسياً في التجارة الإقليمية. استقرار العملة الوطنية نتيجة الإدارة المالية المنضبطة، وتدفق الاستثمارات من الداخل والخارج.

فرص عمل واسعة بفضل مشاريع الإنتاج (3.2) وصناديق الاستثمار الوطنية، بحيث لم يعد الفقر واليأس سمة عامة.

ب. المؤسسات الخدمية

الصحة: أكثر من 4,500 مجمع رعاية أساسي، 450 مستشفى متوسط، و45 مستشفى مرجعي مجهزة وفق المعايير العالمية.

التعليم: 27 ألف مدرسة تم تحديثها أو إنشاؤها، إلى جانب المدارس النموذجية للنوابغ والجامعات المتخصصة، مما جعل التعليم مجانياً وإلزامياً من سن 6 حتى 17 عاماً.

العدالة: محاكم متخصصة عالجت كل ملفات الماضي (3.5)، ووضعت أساساً راسخاً للعدالة وسيادة القانون.

ج. البنية التحتية

شبكة طرق وسكك حديد مزدوجة تربط كل أنحاء البلاد، وتربط السودان بدول الجوار عبر موانئه الجديدة.
مشروعات الكهرباء والطاقة التي وفرت التيار لكل القرى والمدن،
بما في ذلك الطاقة المتجددة.
مدن حضرية نظيفة بمياه شرب نقية، وصرف صحي متكامل،
ومشروعات إسكان حضاري لائقة بالمواطن.

د. الوضع الأمني والاجتماعي

جيش وطني موحد يحمي الحدود والدستور.
شرطة متطورة تخدم المواطن وتبسط الأمن في المدن والأرياف.
مستويات المجتمع القاعدية (الركائز، الألفيات، العشريات)
ما زالت تؤدي دورها في تعزيز التضامن الاجتماعي والرقابة المجتمعية.
مجتمع متماسك تجاوز مرارات الحرب عبر برامج المصالحة والديات والدعم
النفسي.

3.10.3 آلية الانتقال

1. إعلان النتائج النهائية للانتخابات العامة عبر مفوضية الانتخابات المستقلة.
2. تسليم تقرير ختامي شامل من حكومة صناعة السودان العظيم،
يوضح الإنجازات، التحديات، وخطة التسليم.
3. إقامة مراسم الانتقال الرسمي بحضور الشعب وممثلي المجتمع الدولي.
4. إشراف مجلس أمناء الدولة على ضمان النزاهة وعدم حدوث أي فراغ سياسي.
5. تسليم إدارة كافة المؤسسات التنفيذية والمالية
إلى الحكومة المنتخبة بعد أداء القسم الدستوري.

3.10.4 الضمانات

استمرار العمل بالقوانين الأساسية التي وضعتها حكومة صناعة السودان
العظيم حتى يُعدها البرلمان المنتخب.
بقاء المؤسسات الأمنية والعسكرية في عملها المهني المستقل.
حماية الحقوق والحريات الدستورية المكتسبة.
التزام المجتمع الدولي بدعم السودان خلال السنوات الأولى للحكومة الجديدة.



3.10.5 المخرجات العامة للمرحلة الثالثة

أولاً: استقرار الأمن والسيادة

وقف الحرب بالكامل ونزع فتيل النزاعات الداخلية.
إعادة بناء الجيش الوطني المنضبط والشرطة المتطورة.
بسط هيبة الدولة في كل ولايات السودان وضمان وحدة التراب الوطني.

ثانياً: التعافي الاقتصادي والإنتاج

تشغيل مشاريع الإنتاج (الزراعة، الصناعة، الثروة الحيوانية، التعدين)
لتوفير أكثر من 10 مليون فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.
اعتماد نظام اقتصادي مختلط يقوم على العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.
وضع السودان على عتبة الاكتفاء الذاتي في الغذاء والطاقة.

ثالثاً: الخدمات والبنى التحتية

تحديث شامل للخدمات الصحية والتعليمية والشبابية والثقافية.
إنشاء آلاف المدارس والمراكز الصحية والمرافق الاجتماعية.
طفرة كبرى في البنى التحتية
(طرق قومية، سكك حديد، موانئ، مطارات، كهرباء، مياه).

رابعاً: العدالة والمصالحة الوطنية

معالجة ملفات الجرائم والانتهاكات عبر محاكم مختصة وصناديق التعويضات.
تنفيذ برامج مصالحة مجتمعية وفق آليات الحاضنة الوطنية.
استرداد الأموال المنهوبة وتوظيفها في التنمية.

خامساً: التحول السياسي والدستوري

رفع المستوى الحضاري والوعي الديمقراطي للمواطن السوداني.
اعتماد دستور دائم عبر مؤتمر دستوري قومي شامل.
إجازة قوانين حديثة للأحزاب والانتخابات والمفوضيات.
إجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة ومراقبة دولياً.
تسليم السلطة لحكومة منتخبة شرعية تستند إلى مؤسسات راسخة.

الأثر العام:

السودان خرج من أعنف حرب عرفها تاريخه، وانتقل بخطوات واثقة من حالة الانهيار والفوضى إلى دولة حضارة راسخة، واقتصاد منتج، ومجتمع متماسك، ليصبح نموذجاً إفريقيًا وعالمياً في إدارة الأزمات وصناعة النهضة.



3.10.6 الأثر المتوقع

شعور كل مواطن بأنه شريك في صناعة التحول التاريخي.
ولادة عهد جديد من الاستقرار السياسي، حيث أصبح التداول السلمي للسلطة حقيقة لا رجعة عنها.

تحول السودان إلى دولة حضارية تنافس إقليمياً وعالمياً.
عودة الأمل للشعب عانى طويلاً، ليؤمن أن "السودان أولاً"
ليست شعاراً بل واقعاً معاشاً.

3.10.7 الملاحظات المنهجية

يراعي هذا الانتقال تسلسل المراحل التي وضعتها خارطة طريق السودان أولاً
(الحرب → التعافي → حكومة الأزمة → حكومة صناعة السودان العظيم →
الحكومة المنتخبة).

المؤتمر الدستوري (3.8) والانتخابات (3.9) يمثلان الأساس الشرعي لهذا
الانتقال.

يمكن تطوير تفاصيل التسليم وفق متطلبات السياق العملي،
لكن الثابت أن الشعب السوداني هو المرجعية العليا.